



## تدعو مؤسسة سييد إلى تحديث الجهود للوفاء بالوعود للناجيات الايزيديات من تنظيم داعش الارهابي ١ آذار ٢٠٢٢

بعد الاقرار بقانون الناجيات الايزيديات في الأول من آذار عام ٢٠٢١، تمّ القبول به على نطاق واسع و على الصعيدين المحلي والدولي، وذلك باعتباره تشريعاً رائداً ونقطة تحوّل هامة في فترة تعافي العراق بعد انتهاء النزاع. يُمثّل هذا القانون أول اعتراف قانوني بالإبادة الجماعية التي ارتكبتها تنظيم داعش الإرهابي ضد الايزيديين والمسيحيين والتركمان والشبك في العراق. كما قدمت مثلاً نادراً على الإجراءات التشريعية المتعمدة الرامية إلى منح التعويضات للناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وهي مجموعة فرعية من جرائم النزاع المزمّنة التي لم يتم الإبلاغ عنها ولم تتم محاكمته. وبما أن حقوق واحتياجات الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع كثيراً ما تُهمل في أعقاب النزاعات، أدى تمرير هذا التشريع إلى رفع مكانة البرلمان العراقي على المسرح الدولي وجعل المشرعين العراقيين قادة في إعطاء الأولوية لاحتياجات المرأة وتوفير الإنصاف والتعويض للناجيات. ولكن على الرغم من هذه الخطوة الهامة من قِبَل الحكومة، إلا أنه و بعد عام لا يزال الناجون/ الناجيات بانتظار أن يتمّ تعويضهم - بعضهم بلا مأوى، و يعانون من صدمات شديدة، دون أن يعرفوا أماكن وجود أحبائهم المفقودين.

يعدّ قانون الناجيات الايزيديات بعدد من تدابير التعويض المادية والرمزية للناجيات من تنظيم داعش الإرهابي من المجتمعات الايزيدية والمسيحية والتركمان والشبك. وتشمل التعويضات المادية الدعم المالي من خلال راتب شهري و الأراضي السكنية التي يمكن بناؤها من خلال الحصول على قرض عقاري أو وحدة سكنية مجانية و حصة ٢% وظائف على القطاع الحكومي و الحق في العودة إلى التعليم دون قيود أو متطلبات عمرية، و كذلك توفير الرعاية الطبية والنفسية لتسهيل إعادة التأهيل والتعافي. أما التعويضات الرمزية فتشمل الاعتراف الرسمي بالإبادة الجماعية التي قام بها تنظيم داعش الارهابي، و إحياء ذكرى وطنية للجرائم التي ارتكبت بحق الأقليات، والالتزام الحكومي بالتحقيق في هذه الجرائم ومحاكمة مرتكبيها دون عفو عام أو خاص أو شمولهم بالتقادم. يهدف قانون الناجيات الايزيديات بهذه التعويضات إلى تقديم الإغاثة الشاملة التي طال انتظارها للناجيات من قبضة تنظيم داعش الارهابي بعد مرور ما يقارب من ٨ سنوات على النزاع.

هذا ومن أجل استيفاء وتحقيق إمكانيات قانون الناجيات الايزيديات، يجب توفير تمويل كاف لضمان تزويد المؤسسات المسؤولة عن الإشراف على التنفيذ بالموارد المناسبة وضمان توافر الامتيازات والخدمات الموعودة للناجيات المؤهلات. وفي حين خصصت بعض أموال الطوارئ الأولية في عام ٢٠٢١ لإنشاء مديرية شؤون الناجيات، فإن الدعم المالي اللازم للتمكين من التنفيذ الكامل لم يخصص بعد في الميزانية الاتحادية العراقية. وبدون مصدر كافي ومستدام للتمويل، سوف يبقى قانون الناجيات الايزيديات حلاً بعيد المنال، وسلسلة من الوعود الفارغة التي تتجاوز متناول يد الناجيات.

خلال هذه الفترة الانتقالية، يتحتم على الحكومة القادمة إظهار الوحدة الوطنية والعمل بحسن نية للوفاء بالتزاماتها تجاه الناجيات من قبضة داعش. وحكومة العراق ملزمة، بموجب قانون الناجيات الايزيديات، بتقديم تعويضات شاملة لهن عن طريق ضمان وصولهن إلى العدالة والحماية والدعم. تعتبر هذه المسؤولية بالغة الأهمية، لأنه لا يزال العديد من الناجين والناجيات يعانون من نقص في الكثير من احتياجاتهم و غياب الخدمات والرعاية الكافية. في حين أن المعونة الإنسانية تتضاءل، سوف يتطلع المجتمع الدولي إلى حكومة العراق لإظهار المساءلة والقيادة في توفير التعافي المستمر لمواطنيها المتضررين من النزاع. ويعد إعطاء الأولوية لتنفيذ قانون الناجيات الايزيديات أمراً أساسياً لإحراز التقدم.



**seed foundation**  
Social Educational Economic Development

وفي الذكرى السنوية الاولى لإقراره، تدعو مؤسسة سييد حكومة العراق إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه الناجيات بموجب قانون الناجيات الايزيديات و ذلك بتخصيص تمويل كاف لتنفيذه في الميزانية الاتحادية لعام ٢٠٢٢ حيث أن تمويل قانون الناجيات الايزيديات يمثل استثماراً رئيسياً في الاستقرار والأمن والتماسك الاجتماعي لبلدنا، وإظهاراً رمزياً للرؤية والقيادة اللازمتين لتأمين مستقبل أكثر إشراقاً للجميع.